



بين التفوق الجوي الروسي والتمدد البحري الصيني كيف يتغير ميزان القوة العالمية؟

بِقَلْمِ

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجها، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للباحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net



منذ مطلع الرابع الأخير من العام 2025، يتزايد وضوح التحوّلات البنوية في ميزان القوة الدولي بصورة غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة. فقد شهدت الساحة الدولية خلال الأيام القليلة الماضية حدثين متزامنين يحملان دلالات استراتيجية عميقة: الأول، إعلان أوكراني يفيد بأن روسيا دخلت مرحلة إنتاج ضخم للقنابل الموجّهة منخفضة الكلفة، بما يصل إلى 120 ألف قنبلة خلال عام واحد، والثاني، بدء الصين أولى التجارب البحرية لسفينة الهجومية البرمائية المتقدمة Sichuan Type-076، وهي خطوة تعبر عن انتقال البحرية الصينية إلى مرحلة جديدة من التمدد العملياتي وطموح السيطرة عبر البحار.

هذا التزامن لا يمثل مجرد تطوير عسكري منعزل، بل يعكس دينامية مركبة تتجه من خلالها كلُّ من روسيا والصين إلى إعادة بناء أدوات القوة وتغيير قواعد الاشتباك الاستراتيجي، وهو ما يعيد إحياء النقاش حول طبيعة التحول في النظام الدولي واتجاهه الفعلي. ثم إن هذا التزامن في التطور العسكري يطرح سؤالاً محورياً: هل نحن أمام موجة جديدة من إعادة توزيع القوة العالمية.

أولاً: روسيا (هندسة الردع عبر القوة النيرانية منخفضة الكلفة)

يُظهر تسارع روسيا في إنتاج القنابل الموجّهة بأن موسكو انتقلت من مرحلة إدارة الحرب إلى مرحلة إدامة التفوق العملياتي بأدوات جديدة أكثر قدرة على تحقيق الردع عبر الاستنزاف. وفي الحرب الأوكرانية، تعلمّت روسيا درسًا استراتيجيًّا صارمًا: أن التفوق ليس دائمًا رهين الأسلحة المتقدمة عالية التقنية، بل يمكن أن يُبنى عبر "تراكم القوة" و"وفرة النيران" التي تربك حسابات الخصم وتضاعف تكاليف الدفاع الغربية.

القنابل الموجّهة التي تملّكتها روسيا تمثل نموذجاً كلاسيكيًّا للقوة غير المتماثلة في مواجهة الغرب- سلاح رخيص الثمن، سهل الإنتاج، صعب الاعتراض، وفعال في الحرب طويلة الأمد. هذا التحول يعكس إعادة تعريف روسية لمنطق الردع، من ردع بالكم التكتيكي، وهو تحول تفرضه طبيعة الحرب الأوكرانية التي دمجت بين الحروب التقليدية وحرب الاستنزاف وحرب التكنولوجيا الرخيصة.

ولعلّ أهم ما يكشفه هذا المسار هو أنّ روسيا أصبحت تُعيد إنتاج قدرتها العسكرية بطريقة مستقلة عن السوق العالمية للسلاح، مستفيدة من شبكات الإمداد البديلة عبر آسيا، ومن توسيع صناعتها العسكرية داخليًّا. هذا المعطى يؤكّد أن موسكو لا تسعى فقط لجسم الحرب، بل لإعادة بناء" قدرة ردعية طويلة الأجل" أمام الغرب، بما يكرّس مكانتها كقوة عظمى قادرة على تحمل الكلفة الزمنية.

ثانياً: الصين (التمدد البحري وصناعة جغرافيا نفوذ جديدة) في الطرف الآخر من أوراسيا، تكشف الصين من خلال سفينة Sichuan Type-076 عن مرحلة متقدمة من التحول الذي تعمل عليه منذ عقدين تحول يهدف إلى التحرر من قيود الجغرافيا القارية والانتقال نحو الجيوبيولتيك البحري. فالسفينة، بما تمتلكه من قدرات هجومية برمائية وتشغيل طائرات مسيرة ونظام إطلاق كهرومغناطيسي، تمثل خطوة نوعية في بناء "قوة بحرية ممتدة" قادرة على العمل في أعلى البحار، وليس في المياه الإقليمية فحسب.

هذا التطور يغير شكل المعادلة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث يتزايد الحديث عن انتقال الصين من استراتيجية "منع الوصول" (Anti-access/Area denial) إلى استراتيجية "إبراز القوة" (Power). (Projection). ومع دخول هذه السفينة الخدمة خلال عام 2026، ستصبح الصين أقرب إلى امتلاك القدرة على تنفيذ عمليات إنزال برمائي واسعة وهو سيناريو ذي حساسية قصوى في ملفات مثل تايوان وجزر بحر الصين الجنوبي.

الصين، عبر هذا المسار، لا تعزز فقط قوتها البحرية، بل تُعيد ترسيم حدود القوة في الإقليم. فالصعود البحري الصيني يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة تموضعها الاستراتيجي في آسيا، ويحفّز دول المنطقة على بناء سياسات احتواء ناعمة وخشنة في آن واحد، ما يجعل المنطقة أقرب إلى "حرب باردة آسيوية" تتسم بالتنافس التكنولوجي والعسكري.

ثالثاً: توازي التحولات بين موسكو وبكين: نحو بنية أمنية موازية لغرب رغم اختلاف البيئات العملياتية (جو- بر في أوكرانيا، وبحر- جو في شرق آسيا)، فإن التحول الروسي والصيني يلتقيان في جوهر واحد: إعادة هندسة التوزيع العالمي للقوة، وكسر احتكار الولايات المتحدة لأدوات الردع الاستراتيجي.

روسيا تبني قوة تُحاكي الحروب الطويلة، فيما تبني الصين قوة تُحاكي الصراعات المستقبلية المعقدة. كلاهما ينقل النظام الدولي نحو تعددية قطبية أكثر صلابة، وأكثر احتكاً، وأعلى كلفة. هذا التوازي يعكس ما يمكن تسميته "التلاقي غير الرسمي للقوى الصاعدة"، وهو تلاقي لا يرتقي إلى تحالف كامل، لكنه يخلق بيئه دولية جديدة تُعلي من شأن المقاربة الواقعية في تفسير العلاقات الدولية: صراع قوى، توازن قوى، وقوة صاعدة تفرض نفسها بعيداً عن النظام الليبرالي التقليدي.

ما يتجلّى ذلك عبر انعكاسات على بنية النظام الدولي

هذه التطورات تُعيد إلى الواجهة مفاهيم مركبة في العلاقات الدولية:

- توازن القوى (Balance of Power): الغرب لم يعد الطرف الوحيد القادر على فرض قواعد اللعبة.
- التعددية القطبية (Multipolarity): مع صعود الصين وتكيف روسيا مع العقوبات، يصبح النظام أكثر تشتتاً وأقل خصوصاً للهيمنة الأمريكية.
- الردع (Deterrence): يتحول من نموذج يعتمد على القوة النووية والصواريخ الباهظة، إلى نماذج جديدة تعتمد على الكم الرخيص أو النوعية الدقيقة.
- النفوذ الإقليمي (Regional Hegemony): كل من روسيا والصين يسعian لثبت نفوذ جغرافي يتجاوز حدودهما التقليدية.

وترتب هذه التحولات ارتفاعاً في المخاطر العالمية، من عسکرة الممرات البحرية إلى توسيع الحرب بالوكالة، وعودة التنافس الجيوسياسي بصفته الصلبة.

الخاتمة

ما يجري ليس مجرد تحديث عسكري، بل تحول بنوي في منطق القوة الدولية. فروسيا تعيد تعريف الردع من الأرض والجو عبر قوة منخفضة التكلفة وعالية التأثير، بينما تبني الصين معادلة جديدة للسيطرة عبر البحر وتوسيع الجغرافيا العملياتية.

وفي تزامن الحدين، تظهر ملامح العالم الجديد الذي لطالما الكثير تحدثوا عنه: عالم تتراجع فيه مركبة القوة الأمريكية، ويتسع فيه نطاق القوة الصاعدة، وتتغير داخله قواعد اشتباك النظام الدولي نحو مزيد من الاضطراب والاحتلال الجيوسياسي.

بهذا المعنى، يمثل الحدثان مؤشراً رئيسياً على أنّ النظام الدولي في نهاية 2025 يدخل مرحلة إعادة تشكيل استراتيجية، تتدخل فيها القوة الصلبة والتكنولوجيا والقدرة على التمدد الإقليمي، في مسار يعيد صياغة مصادر القوة والنفوذ في القرن الحادي والعشرين.